الباب الثالث

تكامل مصر والسودان

ويضم الموضوعات التالية:-

- وحدة وادى النيل والتكامل المصرى السودانى
- مفهوم وأسس التكامل الاقتصادي
- أهداف ومراحل التكامل الاقتصادي
- أزمة التكامل فى الواقع السودانى
- عوامل نجاح التكامل
- شروط موضوعية للتعاون
- مقومات نجاح التكامل
- المعوقات والتحديات أمام التعاون
- الجهود المبذولة
- آليات التعاون

وحدة وادى النيل والتكامل المصرى السودانى

ثمة عوامل عديدة، تساعد على جعل التكامل المصرى السودانى رغم حداثة قيامه تجربة عمل وحدوى مشترك جديرة بالدراسة والمتابعة، فالتجربة تستند أولا إلى الميراث التاريخى لوحدة وادى النيل، سواء من حيث وحدة الشريان المائى (هيدرولوجيا)، أو موقع وتجاور الدولتين جيوبولتيكيا، أو امتزاج السلالة ديموجرافيا وأنثروبولوجيا، أو التأثير والتأثر الفكرى والثقافى المتبادل حضارياً وليس خافياً أن فكرة وحدة وادى النيل، فى حد ذاتها قديمة وسابقة على فكرة القومية العربية، كما هى لاحقة لها وتقوم تجربة التكامل المصرى السودانى ثانيا على الركائز الاقتصادية، منطلقاً إلى الشكل الدستورى والسياسى للوحدة عندما يتهيأ المناخ الملائم لإعلان هذه الوحدة ولعل الاهتمام بالمضمون الاقتصادى هنا،جاء استجابة لروح العصر ومتطلباته، ومن أجل تحقيق أفضل استثمار ممكن لطاقة الدولتين المتاحة وفضلاً عن هذا، فلقد وقعت السودان منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى مع مصر، وهى تتمتع للمرة الأولى باستقرار داخلى كان مفتقداً منذ حصولها على التحرر عام ١٩٥٦، فقد نجحت حكومة الرئيس جعفر نميرى فى إيجاد صيغة وطنية لوحدة التراب السودانى شمالاً وجنوباً أما مصر فقد أقدمت على تجربة التكامل فى أعقاب حرب السادس من أكتوبر ١٩٧٣، وما أفرزته من نتائج إيجابية أعادت لمصر هيبتها القومية وثقلها السياسى فى

المنطقة، وما أكدته من أهمية التضامن والعمل العربى المشترك منهاج للتكامل وأجهزته العاملة: تم توقيع منهاج العمل السياسى والتكامل الاقتصادى بين مصر والسودان بالإسكندرية فى ١١ /٢/ ١٩٧٤ فى أعقاب المحادثات التى جرت بين الرئيسين أنور السادات وجعفر نميرى، ولقد سجل فى ديباجة حماسية العوامل الحضارية والتاريخية والثقافية والفكرية والعقدية التى نسجت الوشائج بين شعبى شمال الوادى وجنوبه منذ فجر التاريخ كما كانت هناك فترات ركود فرضت على مسار الحركة الواحدة للشعبين واستجابة للمرحلة التاريخية التى تشهدها الأمة العربية، استهدف المنهاج تحقيق التكامل المصرى السودانى، لترجمة طبيعة العلاقات العضوية بين الشعبين إلى منهج عمل وواقع ملموس، بحيث يحل التفاعل محل التعامل، وتصبح العلاقة بحكم المناخ الذى تهيأ لها قادرة على مواجهة كل التحديات كما أوضحت فقرة تالية، حرص الطرفين على المضى قدماً فى طريق العمل الوحدوى الرشيد، وتجنيد الجهود المشتركة والطاقات البشرية والمادية فى الدولتين من أجل التقدم والرخاء وضماناً لتعميق وتطوير الروابط بين الشعبين فى كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية، وأقر المنهاج قيام عدة أجهزة تضمن استمرار التعاون، وتكرس التفاعل فتجعله أسلوباً للفكر بعيداً عن الارتجال والانفعال وفى قمة أجهزة التكامل، تأتى الاجتماعات الدورية للرئيسين المصرى والسودانى مرة فى السنة على الأقل، للتداول

والتشاور والمتابعة كما نص على تشكيل كل من اللجنة الوزارية العليا واللجنة السياسية العليا وبادر الرئيسان المصرى والسودانى بعد ذلك، فى أبريل ١٩٧٤، بإنشاء وزارة خاصة لشئون التكامل فى كل من مصر والسودان،لتساعد كل وزارة على تكثيف وسهولة الاتصالات بين البلدين وتنفيذ ما جاء فى المنهج ومن الأهمية متابعة أعمال مؤسسات وأجهزة التكامل وما أسفرت عنه من نتائج ومشروعات، تجاوزت مرحلة الدراسة إلى مرحلة التنفيذ والتطبيق العملى وتتيح لنا هذه المتابعة فى النهاية تقديم التجربة بكل أبعادها السياسية والاقتصادية ٠

مفهوم وأسس التكامل الاقتصادي

التكامل الاقتصادي هو عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام التبادل التجاري وانتقال عوامل الإنتاج فيما بينها وفي الاقتصاد الدولي، هو الحالة التي يتم فيها التعاون الاقتصادي بين الدول على أساس أن تقدم كل دولة للأخرى ما تحتاجه من عناصر تنقصها لتعزيز عملية الانتاج الاقتصادي في البلدين، فالدول التي تملك العمالة الماهرة أو الرخيصة تقدم هذه العمالة، بينما تقوم الدول التي تملك رؤوس الأموال بتمويل الاستثمارات المشتركة.

وعرفه بعض الباحثين بأنه عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية كما يعتبر البعض الآخر التكامل

الاقتصادي بأنه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع والتكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل على تسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة لذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية.

كما أن التكامل الاقتصادي يضمن تنسيق السياسات الاقتصادية، وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بهدف زيادة الإنتاج مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو وبشكل عام يبدأ باتفاقات تجارية مشتركة أو تخفيض أو الغاء التعريفة الجمركية واتفاقات أخرى نقدية وصولاً إلى الاندماج الاقتصادي الكامل ويختلف الاقتصاديون حول تحديد مفهوم التكامل الاقتصادي، فاستخدمت مصطلحات عديدة للتعبير عنه فالبعض استعمل مصطلح الاندماج وآخرون استخدموا مصطلحات أخرى كالتكتل والتعاون.

ويرجع هذا الاختلاف إلى نوعية التكامل الاقتصادي ودرجته هل هو جزئي أو كلي، أو هل هو بين دولتين على شكل اتفاقيات ثنائية أو بين مجموعة من الدول على شكل تكامل إقليمي.

ويمثّل الاتحاد الأوروبي في توسعه أحد نماذج التكامل الاقتصادي، حيث قدّمت دول أوروبا الشرقية العمالة المهاجرة، بينما دعمت الدول

الغربية مثل بريطانيا وألمانيا الاقتصاديات الضعيفة في أوروبا الشرقية وأمدتها برؤوس الأموال والتكنولوجيا اللازمة، ونتيجة للتطور الاقتصادي الذي حدث في الدول الشرقية تحولت هي نفسها لسوق يمكنه أن يستوعب المنتجات التي تصدرها الدول الغربية.

ويستعمل مفهوم التكامل الاقتصادي على نطاق واسع في الأدب الاقتصادي العالمي، ويمكن تمييز نوعين من التكامل الاقتصادي، الأول هو التكامل على نطاق الاقتصاد الوطني، ويقوم على أساس التقييم الفعال والتبادل الإنتاجي بين الوحدات الأساسية داخل القطر وحل مشكلة التكامل الأقتصادي الداخلي يتوقف على مجموعة من التدابير والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية فمن الناحية الاقتصادية يجب أن يختار لأجل التنمية ذات الأولوية تلك الفروع والمؤسسات التي تخلق صلات جديدة في الاقتصاد وتشغل في الدورة الاقتصادية موارد وأحتياطات من اليد العاملة، ويجب توزيع القوى المنتجة بحيث يخلق استثمار بعض الموارد ظروفا مناسبة لجلب أخرى، وتعتبر أهم نتيجة للتكامل الاقتصادي الداخلي بهذا المفهوم هى الاستفادة من الموارد الداخلية بقوى البلد نفسه قدر المستطاع والتكتل الأقتصادي بين الدول هو النوع الآخر من أنواع التكامل ويسمى التكامل الأقليمي أو تقسيم العمل والتبادل بين بلدان منطقة جغرافية واحدة، ويجب أن لا ينظر إليه

كبديل للتنمية الاقتصادية الداخلية، بل انه استمرار ودرجة أعلى من التنمية.

والشروط الموضوعية للتكامل الأقليمي يختلف بعضها عن البعض الآخر في أوجه متعددة، فهي تتعلق بأوضاع البلدان المشتركة فيه وعلى مستوى التطور الذي وصل إليه القطر، وكذلك على درجة المصلحة الاقتصادية بين الأقطار المشتركة في التكامل والشروط الأساسية للاتفاقيات ويفترض أن يؤدي إلى انخفاض الأسعار بالنسبة للمستهلك النهائي الناتج عن المنافسة وزيادة التجارة البينية وبالتالي زيادة التجارة العالمية وأخيراً زيادة الرفاهية.

مما سبق نلاحظ أن التكامل الاقتصادي يتضمن النقاط البارزة التالية:

- إن التكامل الاقتصادي هو صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية

-إنه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة.

- يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول بهدف تحقيق معدل نمو مرتفع.

- الوحدة الاقتصادية : التي إلى جانب زوال القيود على انتقال السلع وعوامل الإنتاج تهدف إلى تنسيق السياسات الاقتصادية القومية بين

الدول الأطراف بهدف إزالة التمييز الناشئ عن اختلاف هذه السياسات.

- الاندماج الاقتصادي الكامل : الذي يفترض توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية وتلك الخاصة بمحاربة الأزمات الدورية، كما أنه يستوجب إنشاء سلطة عليا على صعيد أطراف اندماج تكون متمتعة بسلطة اتخاذ القرارات الملزمة للدول الأطراف.

وفي ضوء هذا الاستعراض السريع، وتوضيحا لمفهوم التكامل الاقتصادي، يمكننا أن نحدد الأسس التي يرتكز عليها بالنقاط التالية:

١- الاستفادة من مزايا التخصص وتقسيم العمل بين الدول المنضمة إليه، وذلك نتيجة لحرية التبادل وانتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، وترشيد الاقتصاد .

٢- اتجاه المؤسسات الإنتاجية الاقتصادية نحو الاندماج للاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير مما يشكل عاملا ديناميكيا يعمل على تطوير الإنتاج وتحديثه ومسايرة التكنولوجية الحديثة في مراحل الإنتاج وعملياته المختلفة.

٣- تهدف الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي إلى تنسيق سياساتها الخارجية تجاه العالم الخارجي، سواء من حيث القيود النوعية والكمية أم من حيث المعاملة التي تمنح لبعض الدول التي تساعد تشجيع التبادل معها إلى الطلب على المنتجات وتحقيق التشغيل الأمثل.

٤- وضع خطة مشتركة للتنمية، تسمح بتعبئة الموارد الاقتصادية مما

يؤدي إلى تفادي الإختناقات التي كثيرا ما تعترض تنفيذ المشروعات.

٥- تنسيق مشروعات التخطيط الاقتصادي للدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي مما يحقق قيام صناعات متكاملة ومترابطة وفقا للأسس الاقتصادية، ومما يسمح بإقامة مشروعات على أسس عصرية تعتمد العلم والتكنولوجيا ٠

٦- الاستخدام الأفضل للفعاليات الاقتصادية للدول الأعضاء وفق الأسس الاقتصادية العلمية ٠

٧- التطور المتوازن للقوى الإنتاجية في الدول المنضمة إلى التكامل الاقتصادي ٠

٨- منطقة تجارة حرة حيث تعمد البلدان الأعضاء إلى تحقيق الرسوم الجمركية والقيود الكمية بالتدريج حتى نزول بشكل تام وتتم حرية انتقال السلع. ولا تتضمن منطقة التجارة الحرة هذه بالضرورة حرية انتقال الأسواق والأشخاص، ويحتفظ كذلك بموجبها كل بلد بتعرفاته الجمركيه تجاه البلدان غير الأعضاء .

٩- اتحاد جمركي ويتميز بإلغاء جميع أصناف التمييزات والحواجز فيما يتعلق بحركة البضائع داخل نطاق الاتحاد، وتوحيد التعرفات الجمركية للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجي ولا يتضمن ذلك بالضرورة حرية انتقال الأموال والأشخاص.

١٠- سوق مشتركة تشكل درجة أعلى من السير نحو الوحدة الاقتصادية لأن الإلغاء لا يشمل التعرفات الجمركية والقيود فقط، أي المبادلات التجارية ولكن أيضا القيود المفروضة على حرية تنقل عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال والأشخاص .

١١- التكامل الاقتصادي الكامل حيث أن نجاح التكامل الاقتصادي بين دولتين أو أكثر يتوقف على كون هذه الدول ذات أنظمة اجتماعية واقتصادية متجانسة.

أهداف ومراحل التكامل الاقتصادي

يهدف التكامل بين مصر والسودان الي الاستثمار الزراعي للمستثمرين المصريين والسودانيين لانتاج المحاصيل الاستراتيجية في السودان بغرض سد الفجوة الغذائية في مصر

١.زيادة الدخل القومي السوداني

٢.الاستفادة من الخبرات المكتسبة والمنقولة في كل من مصر والسودان في استصلاح واستزراع الأراضي الجديدة للوصول الي اقتصاديات جيدة بزراعة هذه المحاصيل الاستراتيجية

٣.دعم القطاع الخاص في كل من البلدين للمساهمة الفعالة في تنفيذ مشروعات الأمن الغذائي وتطوير الصادرات

ويمر التكامل الاقتصادى بعدة مراحل فهو لا يظهر فجأة فى فراغ العلاقة بين الدول وإنما يتم بناء على وجود بعض صور التعاون تسعى

الدول إلى الوصول بالتعاون إلى أعلى صورة وأفضل مراحله فتقوم بمحاولة التكامل فيما بينها فتمر بهذه المراحل وهى كما تبين أدبيات اقتصاديات التجارة الدولية أن التكامل الاقتصادي بين الدول يتحقق من خلال المرور بخمس مراحل متتابعة، حيث يتم في كل مرحلة التغلب على عائق من عوائق التكامل ونستعرض باختصار هذه المراحل :-

١. منطقة تجارة حرة

تعتبر هذه المرحلة الأولى من مراحل التكامل وتعتبر ذات أهمية كبيرة لأن النجاح في المراحل اللاحقة يعتمد بشكل كبير عليها وإنشاء منطقة التجارة الحرة الهدف منه هو تحقيق حرية انتقال السلع والخدمات بين دولتين أو أكثر ويتم ذلك على مستويين: تخفيض أو إلغاء التعريفات الجمركية على انتقال السلع عبر الحدود الوطنية للدول، وتحرير تقديم الخدمات التجارية من خلال السماح بالتواجد التجاري للأشخاص الاعتباريين والطبيعيين، بغرض تقديم الخدمات في الدولة الأخرى.

٢. اتحاد جمركي:

تتبع عملية إنشاء منطقة التجارة الحرة إنشاء اتحاد جمركي بين الدول الأعضاء والخطوة الإضافية هنا، بعد إلغاء التعريفات الجمركية، هي توحيد النظم والتعريفات الجمركية بين دول التكتل من جهة وبين العالم الخارجي ويتم ذلك من خلال توحيد التعريفة الجمركية لواردات الدول الأعضاء في الإتحاد عند معدل معين، بالإضافة إلى إنشاء صندوق

مركزي للإيرادات الجمركية بهدف إعادة توزيع هذه الإيرادات بين الدول الأعضاء لتعويض الدول التي قد تتضرر حصيلتها من الإيرادات الجمركية نتيجة لإنشاء الاتحاد.

٣- سوق مشتركة

المرحلة الثالثة من مراحل التكامل هي إنشاء السوق المشتركة، وتنطوي على حرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فاستثمارات الدول الأعضاء تتم معاملتها معاملة الاستثمارات الوطنية وبالتالي تحصل على نفس الحقوق والامتيازات فيستفيد الأفراد من الخدمات الاجتماعية وتستفيد الشركات من الدعم والإعفاءات الضريبية.

٤- اتحاد نقدي: تعتبر هذه المرحلة مهمة جداً في سلم التكامل، وتنطوي على توحيد السياسة النقدية من خلال خلق عملة موحدة وإنشاء سلطة نقدية مركزية فتكون للدول الأعضاء عملة موحدة وسياسة نقدية موحدة فيما يتعلق بسعر صرف العملة وأسعار الفائدة وأسس التنظيم والرقابة على القطاع المصرفي.

٥- سلطة اقتصادية موحدة: آخر مراحل التكامل الاقتصادي تتطلب إنشاء سلطة اقتصادية تهيمن على كافة النواحي الاقتصادية للدول الأعضاء. فيتم تنسيق العمل الاقتصادي على كافة المستويات كالمالية العامة، والتجارة الدولية، وأسواق العمل.(١)

عوامل نجاح التكامل الاقتصادي

هناك عدد من المتطلبات الأساسية والعوامل المساعدة في إنجاح التكامل الاقتصادي وتسريع وتيرته والمحافظة على مصالح الدول الأعضاء منها.

إطار قانوني:

لكي ينجح أي تكتل اقتصادي لا بد وأن يكون هناك إطار قانوني يحدد حقوق وواجبات الدول الأعضاء، ويبين كيفية التعامل مع المستجدات التي قد تطرأ في المستقبل فلا يمكن أن يقوم التكامل الاقتصادي على اتفاقيات شفهية أو أعراف قومية ويشتمل الإطار القانوني على عدد من العناصر، ومنها: وجود اتفاقيات جماعية، ومواثيق عمل، وتشريعات مشتركة.

إطار مؤسسي:

إن وجود إطار قانوني بين الدول الأعضاء ليس كافيا لتجنب الخلافات التي قد تنشأ بين الأعضاء، فلذلك توجد هناك حاجة ماسة لإنشاء مؤسسات واتحادات قومية تشرف على تطبيق الاتفاقيات، وتسن تشريعات جديدة، وتعمل على حل الخلافات البينية.

١- التكامل الاقتصادى – الواقع والطموح- د٠رياض الفرس ص ١،٢

استثمارات مشتركة:

نجاح التكامل يتوقف على الإنجازات الفعلية ولا يعتمد فقط على الجوانب القانونية والمؤسسية المذكورة أعلاه فالتكامل يتطلب وجود استثمارات مشتركة داخل التكتل، ولا يتم ذلك إلا من خلال بذل الجهد لتحسين مناخ الاستثمار وتشجيع القطاع الخاص على المبادرة في الاستثمار.

تجارة بينية:

والعنصر المهم في النجاح هو مدى وجود تجارة بينية بين الدول الأعضاء، وهو ما يعكس درجة اعتماد دول التكتل على بعضها البعض في توفير ما تحتاجه من سلع وخدمات ويتطلب انسياب السلع بين الدول وتخفيض وإزالة الحواجز التجارية فيما بينها من خلال تقديم معاملات تفضيل للأعضاء.

أزمة التكامل في الواقع السوداني:

عند تناول أزمة التكامل في السودان فيمكن استعراض النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي أخذت تفرض نفسها على الواقع السوداني وتضرب بجذورها في أعماق الدولة السودانية، مما يجعل فكرة التكامل من الضروريات وان كانت تستلزم المزيد من الجهد والإرادة المنبثقة من العمل الوطني المشترك فعلى المستوى الاجتماعي والثقافي، عانى السودان ويلات الانقسام منذ القرن الثامن

عشر بدخول المحتل الأوربي نتيجة لقيامه بتقسيم القارة الأفريقية لدول ذات طبيعة قومية حسبما اقتضت مصالحه في ذلك الوقت من أزمات في الاندماج الوطني نتيجة تقسيم التجمعات السكانية الأفريقية دون مراعاة لأوضاع ومصالح القبائل الموجودة فقد كانت تتحرك تلك المجموعات بحرية تامة وتتفاعل مع بعضها البعض إما تصارعاً تنتج عنه حروب تقود في النهاية لصهر الجماعات المتصارعة فيما بينها أو تفاعلاً تعاونياً يعمل على صهر الجماعات القبلية المتعاونة فيما بينها في بوتقة واحدة إلا أن تلك السياسات قد فجرت العديد من الحروب والصراعات الأهلية نتيجة للصراع حول الموارد والسلطة وعدم قدرة الدولة علي مواجهة مثل تلك الأزمات وكانت مشكلة جنوب السودان من أهم إفرازاتها وانتهت باختيار أبناء جنوب السودان في استفتاء عقد في أوائل عام ٢٠١١م حول تقرير المصير والانفصال عن الشمال السوداني مشكلين دولة خاصة بهم وشهد السودان تقلبات مُتسارعة ومتلاحقة من عدم الاستقرار السياسي بدايته منذ الاستقلال في ١٩٥٦م والتنافس الحاد للاستحواذ على السلطة بين الحزبين الكبيرين في السودان حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي مروراً بتجارب حكم عسكرية وأخرى ديمقراطية رغم ثراء بعضها إلا أنها لم تنجح في حل أزمات البلاد الأمنية والاقتصادية والسياسية، بالإضافة لفشلها في تحقيق الاتفاق بين الأحزاب المكونة لها في الفترات الديمقراطية منها من أجل

الاتفاق على برنامج وطني يحل أزمات البلاد المعقدة، فتفشت الأزمات الاقتصادية وزادت حدة عنف التمرد المسلح إلى أن أمسكت القوات المسلحة بالسلطة في الثلاثين من يونيو ١٩٨٩ م بقيادة الرئيس الحالي للسودان المشير عمر حسن أحمد البشير الذي شكل حكومة ذات اتجاهات إسلامية قادت البلاد حتى الآن بالرغم من الخلافات التي حدثت داخلها ولكن اشتعال حدة التمرد وتحالف القوى المعارضة للنظام ساعد في عدم استقرار السودان وبالرغم من محاولات البحث عن تسوية سلمية للصراع في الجنوب اشتعلت الحرب الأهلية في إقليم دارفور السوداني قبل أن يتم حسم الحرب الأهلية في جنوب السودان باتفاق نيفاشا في يناير ٢٠٠٥م، كما تم الاتفاق بين النظام الحاكم في السودان والجماعات المعارضة الأخرى في البلاد على حلول عبر اتفاقية الشرق مع مؤتمر البجا وتنظيم الأسود الحرة واتفاق القاهرة مع التجمع الوطني المعارض، بينما لم تشفع هذه المحاولات لإحلال السلام فى وضع حد للاستقرار السياسي في السودان فانفصل الجنوب، وانفجر صراع داخلي آخر في منطقتي جبال النوبة والنيل الأزرق عقب انفصال جنوب السودان مباشرة بقيادة عناصر الحركة الشعبية لشمال السودان وعلى الرغم من ظهور أزمة التكامل بجلاء واضح نتيجة سياسات واتجاهات القوى السياسية السودانية ذات الأثر الواضح إلا أن التدخلات الإقليمية والدولية خاصة ما بعد الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالهيمنة

العالمية وانتصار مقولات نهاية التاريخ واتشار مظاهر العولمة كل هذا كان له أثر بالغ في تعميق الأزمة السودانية وتدويل بعضها الأمر الذي أدى في النهاية إلى انهزام فكرة التكامل لصالح الانفصال ([1])أما على المستوى الاقتصادي، فالمجتمع السوداني ظل يعانى من تخلف النمو الاقتصادي المتمثل في عجزه عن الاستغلال الأمثل لموارده المادية والبشرية المتاحة له لإشباع حاجاته المادية والمعنوية المتجددة فالاقتصاد السوداني كان عبارة عن اقتصاد قبلي جماعي بسيط مكتفى بذاته غير مستند إلي العلم أو التقنية الحديثة وقد قامت محاولات لتحديث الاقتصاد السوداني في العهد التركي،وفى مرحله الاستعمار الانجليزي حيث تم بناء كثير من البني ومشاريع عديدة واستخدام التكنولوجيا الحديثة حينها،غير أن هذه المحاولات تمت في إطار استغلال إمكانيات السودان المادية والبشرية لخدمة مصالح المستعمر البريطاني حيث تم ربطه بالاقتصاد البريطاني كما تمت في إطار وضع بذرة النظام الاقتصادي الرأسمالي وبعد التحرر استمر تطبيق النظام الاقتصادي الذي وضعه المحتل مع قليل من التحولات باستثناء بداية العهد المايوي تمت محاوله لإلغاء النظام الرأسمالي وأقامه نظام اشتراكي ورغم تحقيقه لبعض الإنجازات إلا أنه فشل لأنه استند إلي فلسفات وأفكار بعيده عن

١- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، أزمات الاندماج الوطني في القارة الإفريقية: الصراعات

القيم الحضارية للمجتمع واستناده إلي البيروقراطية،وانحيازه إلي الجماعية-لا الاجتماعية- وما تفرزه من تواكل، وانعدام التخطيط.

ان كل هذه التحولات الاقتصادية لم تحل مشكله تخلف النمو الاقتصادي في السودان، وظلت قطاعات واسعة من الشعب بعيده عن التمتع بثمار هذه التحولات وليس بخافي على أحد أن أهم إفرازات أزمة التكامل الاقتصادي بين ربوع السودان المختلفة كانت مشكلة الجنوب فبعد الانفصال خلفت تلك المشكلة الكثير من التداعيات على الاقتصاد السوداني حيث فقد ٧٥% من عائدات النفط وهذا بالطبع سيؤدي إلى خلل في تدفق العملات الأجنبية وسيؤثر في ميزان المدفوعات وربما يؤدي إلى عجز مالي لأن عائدات النفط تشكل ٧٠% من العائدات الرئيسية للاقتصاد.

<u>شروط موضوعية لتحقيق التعاون</u>

لابد من توافر شروط موضوعية لتحقيق التنمية والتعاون المطلوب، وذلك من خلال ما يلي:

١- فهم وتفهم كامل للطبيعة الخاصة والميزات والسمات لاقتصاديات البلدين القائمة وتحليل مشكلاتها ومعرفة طبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة في كل منهما.

٢- فهم طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية والنظام العالمي الجديد ومعرفة أهمية الاتجاه نحو التكامل والتكتل الاقتصادي في عالم يسير في

سباق مع الزمن.

٣- الإدراك الواعي لأهمية التكامل على الصعيدين الاقتصادي والسياسي.

٤- الاعتماد الجماعي على النفس.

٥- الاستخدام الأمثل لكل الموارد الذاتية.

٦- وضع تصور جديد لهيكل الانتاج و بنية السوق الإقليمية بما يساعد على تحقيق التكامل.

مقومات نجاح التكامل

المقصود بالاستثمارات المشتركة إقامة مشاريع استثمارية مباشرة برؤوس أموال مشتركة من قبل مستثمرين ينتمون إلى الدول الأعضاء فى التكتل،ويمكن أن يتم ذلك إما بشكل فردي أو ثنائي أو جماعي ويعتمد نجاح الاستثمارات المشتركة على مجموعة من العوامل،نذكر منها مايلي:

البنية التشريعية:

ويقصد بها جودة البيئة القانونية ومدى وجود قوانين وتشريعات تضمن حقوق المستثمرين وتشجع على الاستثمار في الدول الأعضاء في التكتل ومن أبرز هذه القوانين تلك المتعلقة بتملك العقار، والعمل، والاستثمار الأجنبي، والصناعة، وإنشاء الشركات، وتنظيم أسواق المال.

االبنية التحتية:

البنية التحتية لأي دولة تتكون من مجموعة من المرافق العامة كالطرق، والمطارات، والموانئ،وشبكات الكهرباء والماء، والخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية وتعتبر البنية التحتية ضرورية جداً بالنسبة للمستثمرين نظراً لاعتمادهم عليها في عمليات الإنتاج والتصدير والاستيراد.

البنية التكنولوجية:

وتتمثل في قطاعي الاتصالات والمعلومات، وتشمل خدمات الاتصالات بأنواعها المختلفة من هواتف ثابتة ونقالة وفاكس، وخدمات الانترنت ولاشك أن أهمية هذا القطاع قد ارتفعت خلال السنوات الأخيرة نتيجة للثورة التكنولوجية في قطاعي الاتصالات والمعلومات، ونتيجة لتزايد اعتماد قطاعات الأعمال عليها كجزء مهم للنشاط العام للشركات.

البنية المالية:

وتشمل قطاع الخدمات المالية وما يضمه من أسواق مالية، وبنوك، وشركات تأمين، وشركات استثمار،واستشاريون ماليون، وشركات صرافة ولا تقل البنية المالية أهمية عن البنية التحتية والبنية التكنولوجية، فالقطاع المالي يعتبر العامود الفقري للاقتصاد وذلك نظراً لاعتماد كافة المؤسسات عليه في إنجاز أعمالها فجميع المؤسسات تحتاج لخدمات التمويل والتأمين والاستشارات المالية.

قوة العمل:

تتكون قوة العمل من جميع الأفراد القادرين على المساهمة في إنجاز الأعمال، ومن المهم تواجدها في دولة ما كماً ونوعاً فمن الضروري وجود عدد كافي من العمالة من كافة المستويات والتخصصات، وكذلك أن تتمتع بمهارات عالية يتم الحصول عليها من خلال التعليم، والتدريب. وتعتبر قوة العمل من أهم العناصر التي يبني عليها المستثمرون قراراتهم، ويختارون الدول التي يمارسون فيها أعمالهم.

وعلى مستوى مصر والسودان هناك مجموعة من المقومات الخاصة بهما حيث تتوافر في البلدين العديد من المقومات الاساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة وضروري عند التركيز على قضية التكامل ،وذلك لأنه يسمح بتكامل موارد القطرين منفردين أو في مجموعات اقليمية ،وعملية التكامل تسهم في ترميم الخلل القائم في هيكل الاقتصادين وذلك إذا تكيف الاطار السياسي والاداري بالشكل الملائم ليفعّل حركة الانتاج بينهما كوحدة اقتصادية والتعامل مع البلدين كوحدة سياسية ترتكز على وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والآمال والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزاً لعملية التكامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،وفي هذا المجال يمكن تحديد المقومات التالية :

تعدد وتنوع الموارد الطبيعية : حيث يملك البلدان مواردااقتصادية كبيرة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أم الصناعي حيث تتعدد وتتنوع المحصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة ويمكن من حيث وفرة هذه الموارد وتنوعها أن يتحقق تكاملاً اقتصادياً يشكل عاملاً مساعداً لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة ،أو تحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة.

حجم السوق المصرى والسودانى :فالسوقين يمثلان مع السوق العربى قوة شرائية لا تقل عن ٣٥٠ مليون نسمة يمكن ان تستوعب ما ينتج من التعاون المصرى السودانى

توافر الكوادر :حيث يمتلك البلدان كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أم الإداري ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي وتعدد مراكز البحث العلمية .

<u>التحديات التى تواجه التعاون المصرى السودانى</u>

وعلى الرغم اننا هنا نناقش التعاون المصرى السودانى فقط إلا أن هذه التحديات يمكن تعميمها على الوطن العربى بالكامل حيث تشترك معظم الدول العربية فى هذه المعوقات وهى :

١. عدم وجود روح الإقدام لدى معظم الدول العربية واستمرارها في التردد والتخوف من الانفتاح والاندماج مع الدول العربية الأخرى.

٢. استمرار سيطرة القطاع الحكومي على نسبة كبيرة من المواد الخام، وعناصر الإنتاج، وتوظيف العمالة الوطنية، والتدخل غير المبرر في معظم الأنشطة الاقتصادية.

٣. عدم وجود قاعدة مؤسسية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية على مستوى المسئولين العرب وخضوعها للاجتهادات الشخصية، مما ينتج عنه تعثر جهود التكامل في معظم الأحيان عند تغير قناعات القيادات السياسية في الدول الأعضاء.

٤. معظم اقتصاديات الدول العربية لا تزال هشة وعرضة للأزمات لأنها تعتمد بشكل كبير على تصدير المواد الأولية التي تتميز بتقلب كبير في أسعارها في الأسواق العالمية نتيجة للتقلبات الاقتصادية في الدول المستهلكة.

٥. تعاني البنى التحتية ووسائل النقل ومراكز التصدير والاستيراد من انخفاض واضح في الكفاءة نتيجة لوجود عيوب في البنى المادية لها نتيجة للتقادم وضعف الصيانة، بالإضافة إلى تدني مستوى الخدمات المقدمة فيها نتيجة للبيروقراطية وسوء الإدارة.

معوقات التعاون المصرى السودانى

يمكن القول أنه توجد معوقات تشترك فيها دول عديدة ومعوقات خاصة بأقطار معينة وذلك لظروف تتعلق بها ويمكن هنا أن نتناول هذه المعوقات بشيء من التفسير :-

١. ضعف وتخلف البني التحتية لكثير من الدول والتي تتمثل في الطرق- المواصلات- المطارات - ومرافق الخدمات العامة صحية وتعليمية وغيرها.

٢. عدم الاستقرار السياسي وهذا تعاني منه معظم الدول النامية حيث تكثر فيها الإضطرابات والنزاعات الداخلية المستمرة مما يشكل عائق أمام تنفيذ الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٣. وجود أكثر من قانون يتعلق بالاستثمار وخير مثال لذلك حالة السودان في السابق حيث تعدد التشريعات الاستثمارية فقانون لتشجيع الاستثمار الصناعي وآخر للزراعي والتعدين وآخر في القطاعات الأخرى مما يؤدي إلي التميز بين القطاعات وتباين الميزات الممنوحة للمشروعات الاستثمارية داخل القطر الواحد.

٤. عدم ثبات قوانين وتشريعات الاستثمار حيث أنه من الملاحظ أن قوانين الاستثمار في معظم الأقطار تتغير من وقت لأخر مما يؤدي إلى قلق المستثمر الأجنبي وتخوفه من أن يصدر تشريع في أي وقت يلغي الأمتيازات والتسهيلات التي بموجبها أنشأ مشروعه أو أقدم على

الاستثمار في البلد المضيف وإن كان البعض يرى أن التغير في القوانين إنما يعود إلي أنها يجب أن تواكب التغيرات الاقتصادية المتشاركة كما يؤكد القول أن قوانين الاستثمار يجب أن تكون من المرونة بدرجة تمكنها من أن تستجيب للتغيرات التي تحدث في الاقتصاد العالمي من وقت إلى أخر.

٥. احتكار الحكومة لبعض الأنشطة الاقتصادية : في كثير من الأحيان تلجأ بعض الحكومات إلى منع المستثمرين الأجانب من الاستثمار في قطاعات بعينها كأن تمنعهم من الاستثمار في قطاع البترول أو النقل أو المواصلات بحجة الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع.

٦. ضعف الامتيازات والتسهيلات التي تمنح للاستثمار الأجنبي حيث أن الكثير من القوانين تمنح امتيازات غير كافية للمستثمرين الأمر الذي يؤدي إلى أحجام المستثمر، وبحثه عن إمتيازات أفضل في بلد آخر.

٧. حرمان المستثمرين الأجانب من الاستثمار في بعض النشاطات الاقتصادية وقصرها على المستثمرين الوطنيين أو فرض شروط عليهم للاستثمار فيها، مثلاً مشاركة مستثمر وطني مما يقلل من فرص الاستثمار أمام الأجانب في البلد المعني.

٨. القصور في بعض نصوص التشريعات الاستثمارية : تحمل بعض القوانين نصوص يمكن أن تفهم بأكثر من معنى الأمر الذي يجعل الجهات الأخرى ذات الصلة بالموضوع تستغل هذا النص لمصلحتها.

٩. تعدد الأجهزة أو الجهات المسئولة عن الاستثمار : مما يطيل فترة تنفيذ المشروع إذ أن المشروع منذ بدايته يمر على جهات متعددة حتى يصل إلى المرحلة النهائية فيكون قد أمضى أكثر من عام وهذا يتنافى مع طبيعة الاستثمارات الأجنبية ذات التحرك السريع.

١٠. نقص المعلومات عن المقومات الاستثمارية للقطر : تعد من أكبر المشاكل التي يواجهها المستثمر، غياب المعلومات عن المشروعات الاستثمارية بصفة عامة أو في صناعة معينة بصفة خاصة من أبرز معوقات الاستثمار إذ أن أول ما يحاول المستثمر معرفته كم عدد المشروعات في قطاع البلاستيك مثلاً ما هو حجم رأس المال المستثمر في هذا القطاع وما هى فجوة السوق من هذه الصناعة، كل هذه المعلومات ضرورية تساعد في قرار الاستثمار ، ففي حالة غياب هذه المعلومات تواجه المستثمر صعوبة في اتخاذ قراره ومشكلة المعلومات من أبرز المشكلات التي يعاني منها قطاع الاستثمار في السودان.

١١. بعض القوانين تفرض قيود على الاستثمارات الأجنبية، كأن تفرض على المشروع الأجنبي استخدام عمالة محلية في مرحلة وبنسبة معينة وتزيد العمالة في مرحلة لاحقة من عمر المشروع إلى أن تصل ٨٠% مثلاً كما تفرض بعض القوانين على المشروعات الأجنبية عدم تملك الأراضي والعقارات وبعض القوانين تفرض عليه استخدام مواد محلية وما إلى ذلك من قيود معوقة للاستثمار.

١٢. صعوبة الحصول على الترخيص للمشروع الاستثماري : ويعود ذلك إلى الإجراءات العقيمة والطويلة التي تمارسها السلطات المختصة والتي تسبب ضياع وقت المستثمر.

١٣. أنظمة مصرفية تقليدية : تتميز غالبية الدول النامية ومن بينها السودان بأنظمة مصرفية تقليدية غير متقدمة لا تستطيع أن تلبي رغبات المستثمرين في التحديات السريعة وتوفير التمويل اللازم بالسرعة المطلوبة.

١٤. ضعف السوق الداخلي : إذ أن هذه الأسواق لا تستطيع أن تستوعب إنتاج المشروعات الأجنبية الفخمة، وقد يعود ذلك إلى ضعف القوة الشرائية مما يضطر المستثمر إلى أن يلجأ إلى أسواق أخرى في مناطق أخرى وهذا يزيد الأسعار ومن ثم العودة مرة أخرى إلى ضعف التسويق وقلة الأرباح.

١٥. سياسات التسعير : بعض الحكومات أو الأنظمة عادة ما تلجأ إلى تسعير بعض المنتجات والسلع بحجة تخفيض العبء على المواطن، دون أن تضع مصالح المنتج في الاعتبار مما يؤدي إلى إيقاف الإنتاج أو تقليل الجودة حتى يحافظ على أدنى حد من هامش الربح ومن أمثلة ذلك ما حدث في السودان في بداية عهد الإنقاذ.

١٦. تأمين ومصادرة المشروعات سواء المحلية أو الأجنبية يدل على عدم احترام حقوق الآخرين وهذا يفقد المستثمرين الثقة ويجعلهم

يبحثون عن مناطق أكثر احتراماً لحقوقهم، وتعد تجربة نظام مايو التي قامت بتأمين ومصادرة الكثير من المشروعات خير شاهد على ذلك.

١٧. عدم ترحيب المواطنين المحليين بالاستثمارات الأجنبية قد يعرض حياة المستثمرين للخطر، حيث أنه في كثير من الأحيان يرفض السكان المحليين وجود الأجانب في مناطقهم وقد حدث أن تعرض المستثمرين في مناطق التنقيب في السودان لاعتداء من السكان المحليين.

١٨. عدم الاستقرار الاقتصادي وهذه سمة واضحة لمعظم الاقتصاديات إذ نجد الاقتصاد يتأرجح ما بين تضخم وكساد وانكماش وغيرها من التقلبات الاقتصادية وعدم وجود سياسة واضحة تجعل المستثمر يتخذ موقف الحذر وانتظار ما تستقر عليه الأوضاع.

١٩. ضعف بعض الكوادر العاملة في الأجهزة المختصة بالاستثمار حيث أن أجهزة وأدوات الاستثمار تتطلب عاملين بمواصفات ومؤهلات تمكنهم من التعامل مع كل المستثمرين الأجانب، ويعود ضعف هذه الكوادر إلى عدم إتاحة الفرص لهم في مجال التدريب وأغلب هذه الكوادر من صغار الموظفين.

٢٠. عدم الاستقرار الأمني : من المعوقات التي يضعها المستثمر الأجنبي في أولوياته عند اتخاذ قرار الاستثمار ، خصوصاً في دول العالم الثالث إذ أن في هذه الدول تنتشر الفوضى وظواهر القتل والنهب والسلب مما يؤدي أو يعرض المستثمر الأجنبي وأمواله إلى الخطر.

٢١. عدم توفر النقد الأجنبي في البلد المضيف : يقف عائق أمام المستثمر عند رغبته في شراء بعض المعدات التي يحتاجها المشروع

٢٢. تدهور قيمة العملة المحلية : هذه الظاهرة قد تؤدي إلي زيادة درجة المخاطرة بالنسبة للمستثمر إذ تؤدي إلى تخفيض سعر الصرف للعملة المحلية مقومة بالعملات الأخرى وبالتالي تأكل أرباح المستثمر أو تقللها عندما تحول إلى الخارج كما أنه في بعض الدول توجد أسعار متعددة للصرف.

٢٣. ازدواج الضرائب : عادة ما تفرض الدولة أكثر من ضريبة واحدة على السلع التي تنتجها المشروعات أو الخدمات التى تقدم من قبل المستثمرين رغم الإعفاءات التي تمنح للمشروعات ولفترات مختلفة، مثلاً في السودان توجد ضرائب متعددة مثل ضريبة الإنتاج وضريبة المبيعات وضرائب الدخل وضرائب على المدخلات، ضريبة التنمية رغم أنه تم إعلان ضريبة موحدة وهي الضريبة على القيمة المضافة.

٢٤. عدم وجود برنامج واضح للاستثمار : كثير من الدول تغيب فيها البرامج الاستثمارية ومن ثم عدم وضوح أولويات للاستثمار فيها.

٢٥. عدم وجود خارطة استثمارية وهي بمثابة دليل المستثمر توضح فيها كل إمكانيات ومقومات البلد الاستثمارية من موارد طبيعية ومناطق توافرها وبني أساسية وطرق وجسور وموانى ومطارات وكل ما يحتاجه المستثمر من معينات تعينه على اتخاذ قراره الاستثماري والخرائط

الاستثمارية في معظم الدول النامية لا تتوفر ومن بينها السودان حيث لا توجد خارطة استثمارية قومية هذا يجعل مهمة المستثمر في غاية الصعوبة لمعرفة كل الجوانب المتعلقة بالاستثمار.

الجهود المبذولة للتكامل المصرى السودانى:

بالنسبة للجهود المبذولة للتكامل المصري السوداني فإن وزير الزراعة المصري قام بتشكيل لجنة في شبه انعقاد مستمر تعكس مدي قناعته بالتعاون المصري السوداني خصوصاً في المجال الزراعي لحل مشاكل الأمن الزراعي وإنتاج المحاصيل التي تعاني مصر من فجوة فيها مثل المحاصيل الزيتية والسكرية والحبوب مثل القمح والذرة الصفراء وبالنسبة لدور الشركة المصرية السودانية وهذه الشركة انشئت بقرار جمهوري عام ١٩٧٥برأس مال قدره ٢٠ مليون دولار و٢٠ مليون جنيه سوداني وهو رأس مال مصري سوداني مشترك وتم تخصيص مساحة ١٦٠ ألف فدان بولاية النيل الأزرق قرب الحدود السودانية الأثيوبية وهي منطقة مطرية وكانت الشركة تعمل بنجاح حتي وصلت المساحة المنزرعة إلي حوالي ١١٠ آلاف فدان من المساحة المخصصة ثم قامت الحرب الأهلية فحدث اعتداء علي منشآت الشركة واحتلت بواسطة المليشيات ثم بدأ في إعادة تأهيلها منذ عام ٢٠٠٦ ونظراً للمشاكل التي واجهت إعادة التأهيل فقد رؤي تسويق الشركة وفتحها

للمساهمة المصرية السودانية وذلك لاتاحة الفرصة لدخول القطاع الخاص الذي قد يؤدي إلي الاستغلال الأفضل والأمثل للمساحات ورفع انتاجها لصالح البلدين.

والشركة حالياً في انتظار تعاون من خلال شركتين متقدمين إحداهما برازيلية والأخري استراليه ويتم التفاضل لاختيار إحداهما فهما من الشركات ذات الخبرة الواسعة في إدارة الأراضي المطرية ويجري التعاقد للاستعانة بخبرتها في هذا المجال عن طريق الجانب السوداني وقد وعد وزير الزراعة المصري بصفته رئيساً للجمعية العمومية للشركة بأنه عندما يتوصل الجانب السوداني إلي مسودة اتفاق مع احدي هاتين الشركتين سيخطر بها الجانب المصري وسيتم عقد جمعية عمومية غير عادية للشركة لاعتماد العقد بعد الموافقة عليه من الجانبين

آليات التعاون المصرى السودانى

التعاون الثنائي هو أهم آلية من آليات التعاون الدولي وذلك على المستويين الإقليمي والدولي وأصبح التواصل رباطاً لا يعرف المسافات كما أصبحت كل الدول شعوب وقبائل تجري وراء المنافع والمصالح ولا مجال للعزلة حيث أصبحت المنافع المشتركة هي المقاصد الحقيقية لكل اللقاءات والإتصالات والمواثيق والمعاهدات بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لذلك تحرص كل دولة على تقنين الالتزامات

المشتركة ورصدها ومن ثم تنفيذها وتقييم العائد.

ومن أهم آليات التعاون الثنائي في الوقت الراهن هي اللجان العليا والوزارية المشتركة مع الدول الصديقة والشقيقة وتعتبر من الآليات التي كسرت حاجز الحصار الإقتصادي وفتحت أبواباً جديدة للتعاون مع دولة كما أنها أحد أوجه التضامن مع السودان في كثير من مواقف التضامن ومنها الموقف ضد إفتراءات المحكمة الدولية.

وتأسيساً على أن اللجان العليا والوزارية والتشاورية السياسية المشتركة تعتبر إحدى الآليات المؤثرة في التفاوض والتواصل مع الدول الشقيقة والصديقة باعتبارها الإطار الأمثل والوعاء الجامع والأداة النافذة في دفع مسيرة النهضة والتنمية في كافة مجالاتها بما في ذلك دور القطاع الخاص المتعاظم، فإن الأهتمام بأمر هذه اللجان أصبح شأناً تختص به جميع أجهزة ومؤسسات الدولة السيادية والتشريعية والتنفيذية والسياسية والشعبية.

ثانياً : إنشاء اللجنة العليا والوزارية المشتركة :-

- تنشأ اللجنة بعد التشاور بين البلدين عبر وزارة الخارجية بعد دراسة أوجه التعاون والعلاقات الثنائية وضرورة تفعيل وتنشيط ذلك إما عبر لجنة مشتركة كآلية أو تقدم أحد البلدين مسودة إتفاقية يتم الاتفاق عليها وتوقع وتحدد هذه الإتفاقية مستوى اللجنة عليا أم وزارية ورئاستها وغالباً تعقد بالتناوب بين البلدين كل عام أو عامين حسب الإتفاق

ثالثاً : مستويات اللجان ورئاستها :-

أ) اللجان العليا (العدد ١٣ لجنة)

مستوى الرئاسة : يترأسها من الجانب السوداني السيد/ رئيس الجمهورية أو أحد نوابه وتعقد على ثلاثة مستويات هي

- لجنة الخبراء
- المستوى الوزاري
- مستوى اللجنة العليا

اللجان الوزارية (٣٤ لجنة)

مستوى الرئاسة :يترأسها أحد الوزراء من الجانب السوداني وغالباً مع نظيره بالدولة المقابلة وتعقد على مستويين

- لجنة الخبراء
- اللجنة الوزارية

(٢) التوزيع الجغرافي للجان:-

المميزات النسبية لدول التعاون الثنائى:

لابد من الإشارة الى أننا فى هذه الوزارة وفى إطار مراجعاتنا لأعمال هذه اللجان والتقييم المستمر لها ولقد تم مراجعة الميزات النسبية التى تحكم العلاقات المصرية والتعاون الثنائى فقد وجدنا أن هذه الميزات فى حراك تام وما نخطط له أن تكون هذه الميزات النسبية لصالح هذا البلد الطيب الغنى بموارده، ولدول التعاون الثنائى ميزات وموارد ايضاً كما

أن للعلاقات الدولية والإقتصادية علاقات مبنية على المصلحة المشتركة لذلك صنفنا أهم معايير المميزات النسبية مع بعض الدول والتى تتمثل فى الآتى:

١. الجوار.

١. التداخل الثقافي الاجتماعي

٢. طبيعة العلاقات والأثر الموجب أو السالب على الأمن القومي

٣. الإستثمارات الخارجية المباشرة.

٥. التبادل التجارى والميزان التجارى.

٦. وسائط النقل المختلفة (بري – جوي – بحري)

٧. موقع وموقف الدولة الإقليمى والدولى وعضويتها في المؤسسات الدولية.

٨. مستوى التشاور والتنسيق السياسي والدبلوماسي في المحافل الاقليمية والدولية

٩. التدريب وتنمية القدرات

١٠. التطور التقني وامكانية نقله وتوطينه.

١١. التعاون التنموي والإقتصادي والمالي والإنساني.

١٢. الوقوف على نماذج التنمية والنهضة المميزة والتجارب لدول التعاون الثنائي وامكانية الإستفادة منها ونقلها للسودان كما يمكن نقل تجارب السودان لبعض الدول

١٣. ميزات وحاجة وأولويات السودان المختلفة.

آليات وخطوات متابعة تنظيم أعمال اللجان العليا والوزارية المشتركة

الآليات:

تتشكل اللجان علي النحو التالي :-

- اللجنة العليا : هي اللجنة التي يترأسها السيد/ رئيس الجمهورية أو أحد نوابه

- اللجنة الوزراية : هي اللجنة التي تكون رئاستها علي مستوى وزير اتحادي

- الوزير المختص: يقصد به الوزير الاتحادي الذي يرأس المستوى الوزاري في اللجنة المشتركة

لجان المتابعة المشتركة : يقصد بها تلك اللجان التي يشرف عليها أو يرأسها الوزير المختص او رئيس الجانب الفني من كل جانب وتجتمع بالتناوب في نصف الفترة لدورات انعقاد اللجنة الوزارية وترفع تقريرها لرئيس اللجنة الوزارية.

- اللجان الفنية المشتركة : يقصد بها تلك اللجان المشتركة مع الدول التي يتم تشكيلها من ممثلي الوزارات والهيئات والوحدات ذات الصلة ويتولى رئاستها الوكيل أو قيادي بالوزارة المعنية حسب مستوى اللجنة وتقوم بمتابعة تنفيذ ما يليها من التزام.

- الوزارة المنسقة : هي وزارة التعاون الدولي وهي نقطة الارتكاز

والجهة المنسقة بموجب قرارات وتوجيهات مجلس الوزراء رقم ١٦٩ لسنة ٢٠٠٣م و٨٣ و٧٨ لسنة ٢٠٠٥م والمرسوم الجمهوري رقم ٣٤ لسنة ٢٠٠٥م والمرسوم الجمهوري رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٠.

- منسق اللجان المشتركة : هو مدير عام الادارة العامة للتعاون الثنائي بوزارة التعاون الدولي ويقوم بالاشراف على عمل كل اللجان وإقتراح جدول انعقادها وتنظيم اجتماعات لجان المتابعة المشتركة والمشاركة فيها، بالاضافة إلى التنسيق بين الوزارات والوحدات بالداخل ومع الجهات المنسقة بالدول عبر وزارة الخارجية والإشراف على إعداد تقاريرأعمال اللجان لمجلس الوزراء والسلطات العليا ويرأس اللجان التحضيرية لأعمال اللجان المشتركة حتى إعداد الملف وتسليمه لرئيس اللجنة ومتابعة وتنظيم انعقادها كما يرأس الاجتماعات التحضيرية واجتماعات كبار المسئولين والمنتديات المشتركة مع الدول.

- المستشار القانوني باللجنة : تعمل الادارة العامة للاتفاقيات والمعاهدات الدولية بوزارة العدل مستشاراً قانونياً لكل لجنة وهي الجهة التي تعتمد الوثائق وتقوم بإعادة صياغتها قبل ارسالها للدول والتوقيع عليها. كما تقوم الإدارة بإكمال الإجراءات التشريعية للوثائق بالتعاون مع الوحدات.

- التفـــويض : من اختصاص وزارة الخارجية على ضوء توجيه مجلس الوزراء وهي تمنح الوزير رئيس اللجنة الوزارية تفويضاً

للتوقيع على الوثائق مع الدول.

- اللجان القطاعية : يقصد بها تلك اللجان التي يتم تشكيلها في حالة اللجان العليا والوزارية المشتركة ويتولي رئاستها تنفيذيون وخبراء وفنيون من جهات الاختصاص في درجات قيادية عليا وهي دائماً تتركز حول الجانب السياسي – الاقتصادي - الاجتماعي – البني الاساسية والقطاع الخاص ومهمتها بحث المقترحات مع الوحدات وتصنيفها وإداره المباحثات أثناء أعمال اللجنة وإعداد تقاير اللجان لإدراجها بالمحضر العام والمشاركة في الصياغة النهائية للمحاضر والوثائق.

- مجالس رجال الأعمال المشتركة : هي المجالس التي تشكل بواسطة اتفاقيات موقعة بواسطة القطاع الخاص في البلدين لتنشيط وتفعيل الإستثمارات المشتركة وتسخير كل الإمكانيات في البلدين لترقية الأنشطة التجارية والإستثمارية وتجتمع هذه المجالس بالتناوب في كلا البلدين وأحياناً تجتمع على هامش أعمال اللجان الوزارية المشتركة.

ويوجد عدد ٣٤ مجلس رجال أعمال مشترك مع الدول

- إعداد الملف التحضيري : يقصد به الملف الشامل الذي تعده وزارة التعاون الدولي عن كافة ضروب ومجالات التعاون الثنائي، والموقف التشريعي للوثائق الموقعة، ومستوى تنفيذ القرارات والتوصيات، تقييم أعمال اللجان السابقة ومستوى تنفيذها، عرض المقترحات الجديدة ومقترح تشكيل الوفد المفاوض ويتم ذلك بالتعاون مع الوزارات

والوحدات المختصة عبر إجتماعات مكثفة بمجرد تحديد تاريخ إنعقاد اللجنة.

(ب) خطوات متابعة وتنظيم وتنسيق أعمال اللجان :-

أ) الأعمال التحضيرية للجان المشتركة قبل الإنعقاد :-

* تقوم وزارة التعاون الدولي بوضع خطة لإنعقاد اللجان العليا والوزارية كل عام بناءاً على محاضر اجتماعات اللجان الأخيرة والتوجيهات والمقترحات والأولويات ونتائج متابعة تنفيذ أعمال اللجان العليا والوزارية المشتركة وتضمن هذه الخطة في خطة الوزارة السنوية.

* تدعو وزارة التعاون الدولي ممثلي الوزارات والهيئات والوحدات ذات الصلة للإجتماعات التحضيرية على أن تقوم كل جهة بإعداد تقريرها وتسليمه لوزارة التعاون الدولي كتابةً أو منسوخاً علي قرص مدمج على أن يشمل مجال وحجم التعاون المتبادل، الموقف التشريعي للوثائق الموقعة ،مستوى تنفيذ القرارات والتوصيات الواردة بالمحضر والوثائق ،علاوة على أي مقترحات للدورة الجديدة لتضمينها في الملف التحضيري الشامل.

* في حالة اللجان العليا المشتركة، تقدم القطاعات المتخصصة تقاريرها ومقترحاتها لوزارة التعاون الدولي لتضمينها في الملف التحضيري، وإعداده في صورته النهائية بحيث يشمل تقييماً لأعمال اللجان السابقة،

والمقترحات الجديدة والمقترح بتكوين الوفد، ومن ثم تقوم برفعه لرئيس المستوى الوزاري الذي يقوم بدوره بعرض الموضوع على رئيس اللجنة العليا وذلك قبل إنعقاد اللجنة بوقت كاف ودائماً يحتوي الملف التحضيري على الآتي :-

- صحيفة تطور العلاقات الثنائية بين البلدين.
- تحديد مجالات التعاون المتبادل مع الدول المعنية وفقاً لنوع وحجم التعاون القائم والميزات النسبية للدولتين.
- حالة الميزان التجاري وحجم التبادل التجاري.
- حجم تدفق الاستثمارات للدول المعنية في السودان وحجم تدفق الاستثمارات السودانية في تلك الدول، والإستثمارات المشتركة من جانب القطاعين العام والخاص وآفاق تطويرها
- نوع وحجم الديون وموقف سدادها (إذا وجدت).
- مصفوفة عن مستوى التنفيذ للقرارات والتوصيات المتفق عليها والواردة بالمحاضر المختلفة والوثائق الموقعة في دورات إنعقاد اللجان المشتركة مع الدول العنية.

الموقف القانوني للوثائق المبرمة مع الدول المعنية ومدى إكتمال مراحل إجراءاتها التشريعية

- أهم المشروعات القائمة أو التي تحت التنفيذ مع الدول المعنية.
- الموضوعات الجديدة المقترح تقديمها لدورة الإنعقاد الجديدة.

- أهم مجالات التدريب المتبادل مع الدول المعنية.

- المشاكل العالقة مع الدول المعنية والجهود المبذولة ومقترحات الحلول لها

- يتم من خلال الاجتماعات التحضيرية الإتفاق على توحيد الرؤى حول الموضوعات المطروحة في اللجنة.

- أى موضوعات أخرى يرى الجانبان طرحها من خلال التعاون الثنائي

- قائمة أسماء الوفدين المشاركين في المباحثات وأعمال اللجنة.

- تلخص بالملف تقارير السفارة السودانية التي تتضمن مقترحات الدول المعنية للإستعانة بها في إعداد الملف التحضيري وكذلك حجم وتشكيل وفد الجانب الآخر المشارك في المفاوضات وأى توصيات للسيد/ السفير بخصوص القضايا العالقة والمعلومات والرؤى والأفكار والمبادرات التي تدفع أعمال اللجنة.

* الملاحق تشمل الآتي :-

- محضر الدورة السابقة.
- مصفوفة تنفيذ المحضر.
- أي تقارير ومعلومات تساعد في سير عمل اللجنة.

o تقوم كل وزارة ترأس اللجنة بوضع ميزانية تقديرية للتحضير في حالة إنعقاد اللجنة بالسودان يشمل (السكن – الإعاشة – الترحيل – الضيافة – الهدايا والتسيير. . الخ)

o يتم الإتفاق على تاريخ إنعقاد اللجنة بالتشاور بين التعاون الدولي ورئيس اللجنة المختصة من جانب والدولة المعنية من جانب آخر.

٤. في حالة اللجنة العليا ينبغي الحصول على موافقة رئاسة الجمهورية.

- يتم ارسال الوثائق المعتمدة الى الدول المعنية عبر وزارة الخارجية تقوم وزارة التعاون الدولي بالتعاون مع رئيس اللجنة بتشكيل الوفد في حالة إنعقاد اللجنة بالخارج ويتم الحصول على التصديق المالي من المالية وموافقة مجلس الوزاء وتكملة إجراءات السفر يكمل الاجراءات مكتب الوزير المختص) يتم إرسال الوفد الرسمي للدولة المعنية عبر وزارة الخارجية

- وفد الخبراء للمباحثات وأعمال اللجنة بالداخل يشكل بواسطة وزارة التعاون الدولي - الجهة المنسقة - تنظم المباحثات في شكل لجان قطاعية يتفق عليها خلال إفتتاح أعمال اللجنة

- تتولى سفاراتنا بالخارج التنسيق مع الدول لإكمال إجراءات الضيافة وإعداد برنامج أعمال اللجنة وأى نشاط مصاحب.

- لجنة المتابعة المشتركة تنعقد في نصف فترة إنعقاد اللجنة العليا أو الوزارية وتحدد بالتشاور بين وزارة التعاون الدولي والوزير المختص أحياناً يقوم الوزير المختص أو رئاسة الجمهورية بعقد إجتماع مع الوزراء المشاركين في أعمال اللجنة أو الذين لهم قضايا عالقة وكذلك

وفد الخبراء المشاركين وذلك قبل إنعقاد اللجنة أو سفر الوفد وذلك لمزيد من تجويد التحضير وتوحيد الرؤى والاتفاق الداخلي على الموضوعات المطروحة.